

هوية السودان الجديد تائهة في فوضى المفاهيم

هواجس من تكرار تجربتي عمر البشير وجعفر نميري في توظيف الدين خدمة للسياسة

مطالبات جزء مهم من التيار المدني في السودان بتبني العلمانية وعدم الاكتفاء فقط بالتنصيص على مدينة الدولة نابع من هواجس تلازم السودانين من إعادة أخطاء الماضي وترك ثغرات ينفذ منها الإسلاميون، لاسيما وأن تجربتي البشير وجعفر نميري المريرة في تطبيق حدود الشريعة لا تزال ماثلة في الأذهان.

صابرة دوح
كاتبة تونسية

وتتمسك تلك القوى بالتنصيص على مبدأ العلمانية الذي يفصل بشكل قاطع لا لبس فيه بين الدين والدولة، بحيث لا يسمح لأي طرف يتدفق بالرداء الديني الوصول إلى السلطة، أو استغلال الدين خدمة لأجنداته السياسية، على غرار ما قام به نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير وقبلة نظام الرئيس جعفر نميري.

ويصعد الداعون لتطبيق العلمانية من خطواتهم في الأونة الأخيرة في ظل استنساخهم خطورة المرحلة ووقتها نتيجة هشاشة الوضعين الأمني والاقتصادي وتزايد المخاوف من حدوث انقلاب لاسيما مع عودة الإسلاميين بقوة إلى الساحة.

وترجم ذلك في توقيع جمع المهنيين السودانيين الذي قاد الحراك الشعبي ضد البشير، والحركة الشعبية - شمال، بقيادة عبدالعزيز الحلو، في الـ 27 من يوليو الماضي "إعلاناً سياسياً"، من 17 نقطة تضمن التأكيد على أن السودان "دولة مدنية مستقلة ذات سيادة ديمقراطية تعددية لا مركزية، تقوم على فصل الدين عن الدولة".

ونص الإعلان السياسي الذي جرى إقراره في عاصمة جنوب السودان جوبا على أن "تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات دون تمييز، ويكون الشعب مصدر السلطات، ويسود فيها حكم القانون والتداول السلمي للسلطة والتقسيم العادل للثروات".

وأكد الإعلان على "ضمان حماية حرية المعتقد وحرية العبادة وحرية الفكر والممارسة الدينية، والألا يقوم أي حزب على أساس ديني، وإلغاء جميع القوانين التي تقوم على أسس دينية والرجوع للعمل بقوانين 1974 إلى حين التوافق على الدستور الدائم".

وقال صديق يوسف، عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، إن الإعلان السياسي بين تجمع المهنيين وحركة تحرير السودان، جناح عبدالعزيز الحلو، لا ينفصل عن الميثاق الوطني الذي وقعت عليه جميع القوى السياسية التي شاركت في التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرات خلال العام 1995، وأن مسألة فصل الدين عن الدولة أمر توافقي بين جميع القوى الثورية، وإبرازه في شكل اتفاق جديد يدعم رؤى القوى المدنية التي تسعى لإقرار هذا المبدأ.

وأضاف لـ "العرب"، أن التحركات السياسية الحالية في هذا الإطار تلقى قبولا من الشارع الذي يحاول التخلص من قوانين الرئيس السابق جعفر نميري التي أقرها بمعاونة تنظيم الإخوان والحركة الإسلامية، مطلع ثمانينات القرن الماضي، وأن الفترة الحالية تشهد بداية تشكيل جبهة داخلية داعمة لفصل الدين عن الدولة، غير أن الوثيقة التي وقعها تجمع المهنيين وجناح الحلو لم تطرح بعد على قوى الحرية والتغيير.

وكان تجمع المهنيين قد انسحب الشهر الماضي من هياكل قوى إعلان الحرية والتغيير، التحالف المدني المشارك مع المؤسسة

لا تتفك النخب السياسية والحركات المسلحة في السودان عن إثارة مسألة الهوية، ويصير جزء منها على ضرورة حسم العلاقة الملتبسة بين الدين والدولة، في ظل مخاوف متصاعدة من حدوث انتكاسات وارتدادات قد تعصف بما تحقق منذ إسقاط منظومة الرئيس عمر حسن البشير في أبريل من العام 2019. ولم تبعد الوثيقة الدستورية التي تشكلت على قاعدتها السلطة الانتقالية هواجس جزء عريض من السودانيين لاسيما من التيار المدني حيال المسألة الهوياتية، رغم أن الوثيقة شددت على أن "السودان جمهورية مستقلة، ذات سيادة، مدنية، ديمقراطية، تعددية، لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب الدين والعرق والنوع والوضع الاجتماعي". وفي محاولة لتأمين المتوجسين أقرت الحكومة الانتقالية جملة من التعديلات القانونية، كإلغاء مادة الردة المثيرة للجدل، وعدم تعريض شاربي الخمر من غير المسلمين لأي عقوبات، ومنح المرأة الحق في اصطحاب أطفالها خارج البلاد دون موافقة الزوج، وهو ما كان ممنوعا في السابق.

يقول شق من التيار الإسلامي إن المبادئ التي تركز عليها الدولة المدنية تجسد جوهر الدين

وبدت تلك التعديلات التي نُشرت في الرائد الرسمي الشهر الماضي غير كافية من وجهة نظر الدافعين عن مدينة الدولة خصوصا وأن هناك أطرافا في صلب السلطة تصر على إبقاء الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع.

حالة الخوف والقلق التي تلازم التيار المدني في السودان حيال العلاقة بين الدين والدولة مشروعة حيث أن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حالة التقهقر والاستقرار في هذا البلد على مدى العقود الماضية هو عملية الخلط بينهما، وبالتالي فإن فصلها من وجهة نظر هؤلاء ضرورة ملحة لبناء السودان جديد يقوم على المساواة التامة والمواطنة الحقة، سودان يتسع للجميع.

المدنية غير كافية

تعتبر قوى فاعلة في المشهد السوداني الحالي أن التنصيص على مدينة الدولة لا يكفي لأن هذا المصطلح قابل للتلاعب من قبل التيار الإسلامي الذي يقول شق منه إن المبادئ التي تركز عليها مدينة الدولة، وهي السلام والعدل والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، لا تتعارض مع ما جاء به الدين الإسلامي بل إنها تجسد جوهره.



شعارات للمتاجرة

الاسمي لجموع الشعب السوداني الذي يبحث عن تأسيس دولة مدنية، والمحك الأساسي هو ما نادت به ثورة ديسمبر وجاء في الوثيقة الدستورية من أن الحقوق والواجبات في الدولة السودانية تكون على أساس المواطنة، ولا اختلاف جوهريا بين فصل الدين عن الدولة وبين الدولة المدنية، بالتالي فالحديث عن علمانية الدولة أمر سليم ومطلب جماهيري، خلافاً للدعوات المغرضة التي ينادي بها الإسلاميون من كون الأمر يتعلق بالإلحاد وكراهية الدين.



واوضح أن تخدير الشعب باسم الدين لم يعد مجديا، ولعل ردة الفعل الضعيفة على تعديل قوانين الحريات مؤخرا أكبر دليل على ذلك، ومن خرجوا في الشوارع لرفض هذه التعديلات هدفوا بالأساس للحفاظ على مصالحهم التي ضربتها الثورة.

وقال يوسف إن التاريخ السوداني منذ الاستقلال في العام 1956 شهد صراعات عديدة على هوية الدستور بين قوى عمدت إلى تأسيس دولة دينية وبين مطالبات معارضة لإبعاد الدين عن السياسية وكان نتيجة هذه الصراعات العديد من الانقلابات العسكرية قبل أن تصحح ثورة ديسمبر هذا الوضع بإقرار التحول التشريعي والدستوري من خلال حراك شعبي سلمي.

وذكر أن القوى الثورية السودانية تضع في حساباتها أيضا إمكانية أي تحركات انقلابية لواد هذه المطالبات التي تشكل ركيزة أساسية لشكل الدولة في المستقبل، لكن هناك أدراك بان أصوات نظام عمر البشير داخل المؤسسة العسكرية ضعيفة ولا تستطيع أن تقدم على انقلاب عسكري ناجح، كما أن الشعب لن يصمت أمام أي محاولة انقلابية جديدة.

ورغم إرادة التغيير فإنه لا يخفى أن مسار بناء دولة مدنية تعددية ليس سالكا فإلى جانب محاولات التشويش التي يقوم بها الإسلاميون، هناك قوى في السلطة تعارض فصل الدين عن الدولة، وسبق وأن صرح نائب رئيس مجلس سيادة محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي ردا على المطالبة بإقرار العلمانية خلال مفاوضات السلام بجوبا بأن الشعب السوداني لن يجامل في دينه الإسلامي.

ولا يقتصر هذا الرفض على جزء مؤثر داخل مشهدية السلطة، بل وأيضا يشمل قوى سياسية وازنة على غرار حزب الأمة القومي الذي دعا رئيسه الصادق المهدي (زعيم طائفة الأنصار) مؤخرا إلى تشكيل ما أسماه بتحالف بين "قوى الأجنحة الوطنية، لحماية البلاد، من الإسلاميين والجماعات العلمانية".

المعزول منذ العام 2004 تعديل سياساته الصدامية، ومن نتاجات تلك الاستدارة وضع دستور جديد في العام 2005، حاول أن يقدم من خلاله بعض التنازلات الشكلية مع التمسك بكون "الشريعة الإسلامية والإجماع مصدرا للتشريعات". البشير المعروف عنه براغماتيته حاول من خلال دستور 2005 الحفاظ على كتلتة الإسلامية، مع التسوية لدرجة في التغيير لم تنطلي على مناوئيه. ويقول سياسيون سودانيون إن البشير كان يدرك أن التخلي عن الشريعة سيغني التخلي عن أهم أدوات حكمه، وسيؤهل عليه الحركة الإسلامية التي تعد الحاضنة السياسية والرافد الشعبي الداعم لحكمه، وبالتالي فإنه كان يشدد على تكريس الشريعة كمصدر أساسي للتشريع.

وتدخل الدين في السياسة لم يكن وليد تجربة الإنقاذ بل يعود إلى زمن استقلال السودان في العام 1956، حيث حصلت نقاشات عميقة ومستفيضة خلال وضع دستور البلاد، بشأن فرض الشريعة الإسلامية بالنظر لطبيعة المجتمع المحافظة، إلا أن هذا الطرح أجهض على يد القوى القومية واليسارية الصاعدة. شكل العام 1983 التحول الكبير بالنسبة إلى السودان حينما عمد الرئيس جعفر نميري إلى إقرار حدود الشريعة الإسلامية في خطوة لا تخلو من دوافع سياسية في علاقة بسعيه لكسب دعم الإسلاميين في مواجهة بينه وبين أصدقاء الأمن القوى اليسارية.

لكن مشروعه لم يدم طويلا حيث ثار الشعب السوداني ضده بعد أشهر من إعلانه حدود الشريعة، لتنتهي حقبة جعفر نميري في العام 1985، بعد انحياز وزير الدفاع آنذاك الراحل سوار الذهب لجموع المنفضين، وهو نفس المصير الذي لاقاه البشير حينما تجادل تجربة جعفر نميري وكان يعتقد أنه قادر على الإتيان بما لم يأت به الأخير.

مسار شائك

اعتبر الناشط الحقوقي، نصر الدين يوسف، أن فشل تجربة الحكم المرتبطة بتنظيمات الإسلام السياسي أفرزت الحاجة إلى ضرورة إبعاد الدين عن الدولة وإنهاء فترة استغلال الدين وتطويعه لصالح الأهداف السياسية للسلطة الحاكمة، وأن الممارسة التي أعقبت فترة إزاحة الحركة الإسلامية أثبتت للشارع أن المواطنة هي السبيل الأوحده لاستعادة الحرية والكرامة الإنسانية.

وأكد يوسف لـ "العرب" أن الاستحقاقات السياسية للسودان في المستقبل تتطلب أن تكون قوانينه متماسكة مع الموانيق الأمامية التي وقّع عليها وتؤمن بحرية الدين والاعتقاد، إلى جانب أن ذلك يعد استجابة لمطالب الثورة التي مازالت تبرهن على أنها حاضرة. ولفت إلى أن طرح مصطلحات مثل علمانية الدولة لا يختلف عن الهدف

الأصوات وضرب القوى المدنية المعارضة، وتنويم الشعب السوداني.

وكان أن عمد البشير مند بلوغه السلطة في العام 1989 إلى وضع يده على هيئة علماء السودان، تلا ذلك إصدار جملة من القوانين المثيرة للجدل التي وضع أسسها الأب الروحي لنظام الإنقاذ الراحل حسن الترابي وضيقت على الحريات تحت غطاء تطبيق الشريعة على غرار القانون الجنائي لعام 1991، وقانون النظام العام لعام 1996، الذي فرض جملة من التشريعات المتشددة من قبيل منع الاختلاط وفرض عقوبة الجلد، والتدخل في الزني النسائي.

وللمفارقة فإن البشير زج بمهندسي تلك القوانين وعلى رأسهم الترابي في السجن تحت ذريعة انتهاكها، ما يؤكد أن الغاية منها كانت لجم أي صوت معارض، وليس تطبيق الشريعة كما يدعي.

وفي خطوة فقد تم اعتماد تلك القوانين تم التنصيص في دستور صدر عام 1998 على أن "الشريعة الإسلامية وإجماع الأمة استفتاء ودستورا وعرفا هي مصادر التشريع، ولا يجوز التشريع تجاوزا لتلك الأصول".

وللإشارة فقد تم اعتماد ذلك الدستور في وقت يمر فيه السودان بظرفية حساسة، في ارتباط بتزايد النزاعات الداخلية وتصاعد التوتر بين نظام الرئيس عمر حسن البشير والمجتمع الدولي، وحاول البشير عبر ذلك الدستور شد عصب الإسلاميين إليه وتوسيع الحزام الداعم له، في مقابل تكبيل أي نفس معارض في الداخل.

وثبت للبشير لاحقا أن هذا التمشي لم يزهه إلا نفورا في الداخل وعزلة في الخارج، لاسيما وأنه بات ورموز نظامه ملاحقين من قبل المحكمة الجنائية الدولية على خلفية ارتكاب مجازر في إقليم دارفور غرب البلاد. وبدأ الرئيس

العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية، بيد أن التجمع الذي يضم عدة نقابات مهنية أكد أنه ما يزال على العهد فيما يتعلق بميثاق الحرية والتغيير، مطالبا بضرورة إعادة هيكلة التحالف المدني الذي وصفه هياكله الحالية بالعرجاء.

وفي الأول من يناير 2019، وقّع تجمع المهنيين السودانيين على "إعلان الحرية والتغيير"، مع تحالفات سياسية ومسلحة شملت قوى الإجماع الوطني، وتحالف أحزاب وحركات مسلحة في "قوى نداء السودان"، والتجمع الاتحادي المعارض، ومنظمات مجتمع مدني، تضمن التأكيد على مدينة الدولة.

وأشار صديق يوسف إلى أن الفترة المقبلة سوف تشهد العديد من الحوارات السياسية بين الأطراف الموقعة على ميثاق إعلان الحرية والتغيير من أجل الاتفاق على مبادئ رئيسية حاكمة لإدارة الفترة الانتقالية، وأن تجمع المهنيين والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق ستكون مشاركة في تلك الحوارات.

وبدا واضحا أن هناك خلافا في إدارة المرحلة الانتقالية التي انطلقت في السودان في الـ 29 من أغسطس الماضي، في غياب الانسجام بين مكونات السلطة وتخطيها، وفي ظل عدم وجود تمشٍ جدي في التعاطي مع أمهات القضايا في هذا البلد ومن ضمنها مسألة الهوية التي تحتاج إلى حسم لقطع الطريق على محاولات المنظومة القديمة العودة مجددا وتلقى في ذلك دعما من قوى إقليمية من مصلحتها إكفاء التوتر في هذا البلد وإشغال القوى المدنية.

الشريعة في خدمة الحاكم

استغلت المنظومة القديمة، المشكلة من تحالف هجين بين الإسلاميين والعسكر بقيادة عمر البشير، الدين في تكريس قبضتها على الحكم وكتم



العلمانية مشروع عقلائي أم رد فعل عاطفي على خيبات الماضي